الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.8

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

31 January 2000
Arabic
Original: English

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٨

المعقودة في المقر، نيويورك،

الجمعة، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أولهايه . . . . . (جيبوتي)

ثم السيد براوتزي (نائب الرئيس) . . . . . (إيطاليا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(د) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

(هـ) أزمة الديون الخارجية والتنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد تايب (ماليزيا): أشار إلى أن العالم يشرف على مطلع الألفية الجديدة، لذلك ينبغي أن تنظر اللجنة في ما إذا كانت جهودها قد حققت للأجيال القادمة حياة أفضل في هذا العالم. وترى حكومته أن مبدأ العمل الجماعي، مع ما فيه من أخطاء، سيؤدي في النهاية إلى فائدة البشرية، وأن إحساس الدول الأعضاء بالهدف، فضلا عن إرادتهم السياسية ستحدد نوع عمل اللجنة في المستقبل.

٢ - وأعرب عن أمل حكومته بأن ماليزيا ستصبح بعد ٢٠ عاما بلدا متقدم النمو، وتحقيقا لهذا الهدف فإنها أخذت في تنفيذ منظورها للعام ٢٠٢٠ منذ عشر سنوات؛ ومع ذلك فإن جهود حكومته في استئصال الفقر قد تعطلت بالأزمة الاقتصادية المالية في آسيا. ومن المفارقات، أن هذا البلد لم يصبح فقيرا عمليا بين ليلة وضحاها بسبب الهجمات الموجهة إلى عملته وحسب، بل أصبح، ظلما، موضعا للوم بسبب هذا الإفقار.

٣ - ورحب بتشديد الاتحاد الأوروبي على اتباع نهج يتسم بشمولية أكبر في استئصال الفقر وأعرب عن أمله بأن ذلك يتضمن الاستعداد لمعالجة المشاكل التي تحدث بانتظام في البناء المالي الدولي، مما أدى إلى حدوث أزمة من خلال إطلاق العنان لحركة رأس المال القصير الأجل. وأضاف أن ماليزيا قد شفيت من الأزمة باتخاذ تدابير معينة على الصعيد الوطني. بيد أن هناك دروسا ينبغي تعلمها من تلك التجربة. فقد طورت ثورة معلومات الإنترنت مفاهيم العولمة؛ حيث انطلقت بحرية آلاف البلايين من الدولارات عبر الحدود بمجرد الضغط على فأر الحاسوب، عن طريق أنشطة أموال الوقاية والمؤسسات ذات النفوذ. إن أزمة من هذا الحجم لا يمكن أن تنسب بالكامل إلى سياسات الاقتصاد الكلي المحلي؛ بل ينبغي إلقاء اللوم كذلك على تقلبات تدفق رأس المال القصير الأجل، وأنشطة المضاربين بالعملة.

٤ - ومضى قائلا إنه ينبغي تسيير العالم بالقيم والمقررات التي تتضمن النشاط العادل والمصلحة العامة. ويتعين على الهندسة المالية الجديدة أن تعالج نقاط الضعف الأساسية لنظام السوق الحرة وعدم الاستقرار الملازم للنظام المالي الدولي. ومن المهم تجنب زعزعة تدفقات رأس المال بغية تحقيق أقصى المنافع من أسواق رأس المال المعولمة، وتقليل الخطر إلى أدنى حد؛ وتخفيض احتمالات الأزمات القادمة؛ والحد من آثار انتشار العدوى من جراء أي أزمة؛ واحتواء الآثار السلبية للاتجار بالعملة في الاقتصادات الصغيرة؛ وتحقيق الممارسات الجيدة من جانب الحكومات والقطاع الخاص.

٥ - وينبغي أن يقوم المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز و"النوادي الخاصة" في أغنى بلدان العالم، مثل مجموعة السبع، بالتحرك بسرعة لإقامة نظام مراجعة وموازنة بغية ردع سوء استخدام النظام المالي. وينبغي أن تعتبر "المنظمة" نفسها حامية للقيم الأساسية وأن تتخذ إجراءات ملموسة لتجنب أزمات أخرى تؤدي إلى إعادة التنمية إلى الوراء بمقدار عدة عقود.

٦ - **السيد غونزاليز** (باراغواي): قال إن النمو الاقتصادي متوقف فعلا في جميع أرجاء العالم، وإن التقدم الذي تحقق مؤخرا، خاصة لدى البلدان النامية قد أجهض بالأزمة المالية. وتعاني باراغواي مما يعتبر نموا عكسيا، يمثل أدنى حد وصلت إليه خلال العقدين الماضيين. وينبغي للتدابير التي تتخذها الحكومة الهادفة إلى تخفيض عجز الخزينة أن تشمل النظر في عواقب تلك التدابير، وخاصة فيما يتعلق بزيادة مستويات الفقر، والبطالة، والجرائم التي نتجت عن الحالة الاقتصادية الراهنة.

٧ - وأشار إلى أن الأعوام الأخيرة قد شهدت انخفاضا في أسعار صادرات باراغواي في الأسواق الدولية، وانخفاض الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وأحوال مناخية غير موآتية للأنشطة الزراعية التي يعتمد عليها اقتصاد البلد. ولئن يمكن عزو الوضع الراهن جزئيا إلى عملية تحول المجتمع من مرحلة الزراعة إلى مرحلة الصناعة، إلا أنه ناتج أيضا من عملية العولمة وعيوب النظام التجاري والمالي العالمي القائم. وأدت هذه الأزمة إلى تحذير المجتمع الدولي وتنبيهه إلى ضرورة وضع نظام أكثر كفاءة وسلامة، بيد أنه لم يتحقق إلا القليل في مجال تجنب الأزمات القادمة.

٨ - ومضى قائلا إنه على الرغم من تحقق تقدم كبير نحو إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف، ومنفتح، وغير تمييزي، ومضمون، وشفاف، وقابل للتنبؤ. بيد أن هناك الكثير الذي ينتظر التنفيذ؛ فبلاده التي تعتمد بشدة على التجارة الخارجية، قد عانت كثيرا من بقايا الظلم في النظام القائم. إن العقبات التقنية والتدابير الصحية والفحوص النباتية الإصحاحية، وسياسات المنافسة، وقضايا الملكية الفكرية، وسياسات المعونة والبيئة، تشكل كلها عقبات جديدة أمام التجارة. لذلك فقد علق أهمية كبرى على التنفيذ الفعال والعاجل لاتفاقات جولة أوروغواي وعلى نجاح المفاوضات التجارية لجولة الألفية. وينبغي أن تشمل مفاوضات منظمة التجارة القادمة جميع قطاعات النشاط التجاري وتتجنب الوقوع في شراك المفاوضات القطاعية.

٩ - وأشار إلى أن حكومته تكرس عضويتها في مجموعة كيرن وتدعم قبول بوليفيا وكوستاريكا وغواتيمالا. كما أنه شدد على أهمية السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي لعملية التكامل وتحرير التجارة. إن تمويل التنمية يتسم بأهمية عظمى، وخاصة بسبب الانخفاض القائم في المساعدات الإنمائية. وفيما يتعلق بالبيئة، قال إن حكومته ملتزمة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ولكنها تشدد على الحاجة إلى موارد كافية وترفض بشدة استخدام سياسات البيئة لأغراض حمائية.

١٠ - واختتم قائلا إنه يشكر الحكومات التي دعمت باراغواي أثناء أزمتها السياسية الأخيرة. وأكد أن حكومته عازمة على متابعة التنمية الاقتصادية في إطار النظم الديمقراطية وحقوق الإنسان وأنها مقتنعة بأن الديمقراطية هي السبيل الوحيد نحو التنمية العادلة والمنصفة.

١١ - **السيد أهو - غليل** (بنن): قال إن عشية الألفية الجديدة ينبغي أن تقوم اللجنة بتقييم نتائج الخطط والبرامج والاستراتيجيات المعتمدة خلال العقد الأخير. إن أوضاع البلدان النامية تواصل التردي، فالفقر يتزايد، والمساعدة الإنمائية الرسمية تنخفض. لذلك فإن وفده يعتبر أن حالة البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نموا، تستحق مزيدا من الاهتمام من المجتمع الدولي.

١٢ - **السيد غوغليلميلي** (فنزويلا): قال إن آثار العولمة لم تقتصر على الميدان الاقتصادي؛ إن هذه العملية قد أسفرت أيضا عن علاقات جديدة بين عدة قضايا. لقد حان الوقت لبناء هندسة مالية عالمية، لذلك فإن وفده يؤيد عقد منتدى حكومي دولي رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١، كما ورد في قراري الأمم المتحدة ١٧٩/٥٢ و ١٧٣/٥٣، ويرى أن اشتراك الهيئات المالية المتعددة الأطراف، بما فيها منظمة التجارة العالمية في هذا المؤتمر يعتبر أمرا أساسيا.

١٣ - وأضاف قائلا إنه بغية أن تستفيد البلدان النامية من العولمة ينبغي أن يستند نظام التجارة المتعدد الأطراف إلى قواعد واضحة وعادلة وشفافة وغير تمييزية. وأعرب عن معارضة وفده للتدابير الحمائية استنادا إلى اعتبارات بيئية أو عمالية، وأمله في أن تسفر جولة الألفية للمفاوضات التجارية عن المساعدة في إزالة الحواجز التجارية، وتضمن الوصول إلى الأسواق: وشدد على أن التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يجب أن يتعزز بغية تحقيق حلول مرنة بشأن تخفيض الديون، بما في ذلك إعادة جدولتها من حيث الأجل، بشروط تفضيلية بالنسبة للالتزامات المالية للبلدان النامية وخاصة أقل البلدان نموا.

١٤ - وأكد على وجوب اشتراك منظمات المجتمع الدولي في تنمية البرامج الاجتماعية وتنفيذها وتقييمها، بغية ضمان تحقيق التأثير المتواصل والحقيقي، ومن أجل استخدام الموارد المالية المتاحة على نحو أكثر كفاءة. وعلى الرغم من تدابير التكيف الهيكلي الذي جرى في فنزويلا، قامت حكومته بوضع مجموعة من البرامج التعويضية، لأكثر المجموعات ضعفا بالتركيز على الشباب والنساء. وقد قدمت الأمم المتحدة مساعدة ثمينة في مجال بناء القدرات الوطنية وتنفيذ البرامج الاجتماعية؛ كذلك فإنه أعرب عن قلقه العميق بشأن انخفاض التمويل المتواصل لوكالات منظومة الأمم المتحدة وللمساعدة الإنمائية الرسمية بوجه عام.

١٥ - أما عن التعاون بين الجنوب والجنوب، فقد وصفه بأنه أمر أساسي لتعزيز عملية التنمية. وإن وفده يدعم تنفيذ عمل برنامج كراكاس عن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ورحب بالنتائج المتحققة من خلال صندوق بيريز غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية.

١٦ - وأشار إلى أن حكومته تتعهد بالمحافظة على الموارد الطبيعية المتعددة للبلد واستخدامها على نحو معقول، ولا سيما تلك التي تقع في منطقة سواحل البحر الكاريبي. وهي بذلك تدعم الاقتراح المتعلق باعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

١٧ - **السيد لويس** (أنتيغوا وبربودا): تكلم بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فشكر الوفود التي أعربت عن دعمها لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والحكومات التي أعلنت عن تعهدات محددة في هذا الشأن، أثناء الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة. وقال إن التحالف يتطلع قدما إلى ورقة الحالة المتعلقة بضرورة تحقيق تنسيق أفضل لقضايا البيئة، التي ستصدر قريبا عن الاتحاد الأوروبي.

١٨ - وأشار إلى أن الدول الجزرية الصغيرة تتسم بوجه خاص بالحساسية، إزاء تأثيرات تغير المناخ والعولمة والتحرير التجاري؛ وأن فقدان الامتيازات التجارية خصوصا، كان له تأثير رهيب على اقتصاداتها. وأعرب عن

أمله بأن تقوم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالمساعدة على إيجاد حلول عملية لهذه المشاكل ثم تنفيذها. وإن البلدان الجزرية الصغيرة تتعهد بالالتزام ببرنامج عمل برنادوس، الذي قام بتحديد حالتها الخاصة في مجال البيئة والتنمية، وبذل جهدا كبيرا للتحرك نحو التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن هناك، في نهاية الأمر، ضرورة لضمان الاعتراف عالميا بأن جدول أعمال الجزر الصغيرة هو في الواقع، جدول أعمال الجميع.

١٩ - وبالعودة إلى القضيتين الرئيسيتين بوجه خاص للدول الجزرية الصغيرة - تغير المناخ، والعولمة وتحرير التجارة - قال، مختتما، إن التحالف قد قرر أن يضطلع بدور فعال في الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وشدد على أن يقوم المجتمع الدولي بالإقرار بأن التجارة الحرة يجب أن تعني التجارة العادلة، في مجال السلع والخدمات المنتجة والمجهزة بشروط تفترض احترام حقوق وكرامة القوى العاملة، مع مراعاة حماية البيئة.

٢٠ - **السيد عياري** (تونس): قال إن العولمة تشكل أكبر تحد يواجه المجتمع الدولي. فقد أسهمت في إدماج أسواق السلع والخدمات، وإلى حد ما، رؤوس الأموال والتكنولوجيا، على نطاق عالمي؛ بيد أنها قامت أيضا بزعزعة اقتصادات البلدان النامية، وأدت إلى زيادة سعة الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. فإذا لم توضع العولمة تحت السيطرة، فإنها قد تؤدي إلى مزيد من الصعوبات في ميدان العلاقات الدولية وأنماط التنمية. وتحقيقا لذلك ينبغي تحقيق مناخ اقتصادي دولي يؤدي إلى التنمية والنمو، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

٢١ - وأشار إلى أن عدم التنظيم المالي يعتبر أحد جوانب العولمة الذي أسهم في زعزعة أوضاع البلدان النامية. لذلك ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة بالتعاون جنبا إلى جنب مع مؤسسات بريتون وودز بغية تجنب الأزمات العنيفة التي تحصل دوريا. وأعرب عن دعم تونس لفكرة إنشاء آلية متعددة الأطراف للسيطرة على رؤوس الأموال والتدفقات الأجنبية المتوقعة بغية ترسيخ وتنظيم الوضع المالي والنقدي الدولي، من أجل الاستجابة على نحو أفضل إلى مقتضيات التنمية في بلدان الجنوب، وتعزيز اندماجها التدريجي في الاقتصاد العالمي. ويتعين كذلك، كأمر أساسي، تنفيذ التعهدات التي جرت، خاصة في إطار المؤتمرات الدولية، بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على تكييفها تبعا لمتطلبات المرحلة التالية.

٢٢ - وذكر أن الزيادة المتواصلة في حجم الفقر في العديد من مناطق العالم نتجت جزئيا عن انخفاض المساعدة الإنمائية، التي تعتبر مصدرا مهما للموارد للعديد من البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا. وقال إنه ينبغي تعزيز الترتيبات المتفق عليها بشأن المفاوضات التجارية، أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية القادم، لا سيما المعاملة الخاصة والمتميزة للبلدان النامية.

٢٣ - وأعرب عن الحاجة إلى دعم مستدام من جانب المجتمع الدولي، بغية معالجة الكثير من التحديات المختلفة في القارة الأفريقية. وبغية تحقيق تخفيض ٥٠ في المائة من الفقر في عام ٢٠١٥، ينبغي أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٧ في المائة سنويا على الأقل؛ وتبلغ هذه النسبة حوالي ٣ في المائة في الوقت الحاضر.

٢٤ - واستطرد قائلا إن مشكلة الديون الخارجية وخدمات الديون في البلدان النامية تقتضي إيجاد حلول فعالة وعادلة وإنمائية التوجه. وإن الديون الأفريقية التي ارتفعت من ٣٤٤ بليون دولار، في عام ١٩٩٧، إلى ٣٥٠ بليون دولار في عام ١٩٩٨، تقتضي اهتماما خاصا بسبب قدرة البلدان الأفريقية المحدودة جدا على التسديد. وأعرب عن ترحيب بلاده بخطة تخفيض الدين التي أقرت مؤخرا لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وعن أملها في أن تستفيد البلدان متوسطة الدخل كذلك من الجهود المبذولة لحل مشكلة الدين.

٢٥ - **السيد لي هيونغ تشول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إنه على الرغم من أن المجتمع الدولي قد بذل جهودا كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة إلى جانب حماية البيئة، إلا أن الوضع الاقتصادي للبلدان النامية قد تدهور؛ ويرجع ذلك، إلى حد بعيد، إلى النظام الاقتصادي الدولي غير العادل. وإن العقوبات الاقتصادية المفروضة من جانب واحد قد أدت إلى إعاقة التنمية الاقتصادية للعديد من البلدان النامية وقوضت التنمية الاقتصادية الإقليمية. وأشار إلى أن العقوبات الاقتصادية الطويلة الأمد التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد بلاده قد أدت إلى إعاقة التنمية في منطقة نهر تومان، التي كانت ذات أهمية حيوية للتنمية الاقتصادية في منطقة شمال - شرق آسيا بكاملها.

٢٦ - وشدد على الجهود التي ينبغي أن تبذل لالتماس توافق الآراء بشأن وسائل معالجة التحديات التي يواجهها تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع. فينبغي، أولا، إيجاد نظام اقتصادي دولي عادل؛ يتضمن تعاونا دوليا يمكّن البلدان النامية القيام بنفسها بإنشاء صناعتها، وذلك فضلا عن علاقات تجارية منصفة دون تدابير حمائية. كما أن على البلدان النامية أن تقوم بمزيد من تكثيف تعاون الجنوب والجنوب، استنادا إلى مبدأ الاعتماد على الذات. وينبغي إلغاء جميع العقوبات الاقتصادية المفروضة من جانب واحد، وفي سياق حل النزاع، ينبغي إيلاء الاهتمام اللازم للتنمية الاقتصادية المستدامة. وثانيا، فإن على البلدان المتقدمة النمو أن تكون أكثر صرامة في الوفاء بالتزاماتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وثالثا، ينبغي اعتماد تدابير ملائمة بغية زيادة تعزيز دور صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية، وتمكين البلدان المتقدمة النمو من الإبقاء بتعهداتها فيما يتعلق بنقل الأموال والتكنولوجيا.

٢٧ - **السيد جوردان - باندو** (بوليفيا): قال إنه على الرغم من أن العولمة والتحرير يتيحان الفرص لجميع البلدان، إلا أنهما أديا إلى زيادة سعة الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وفضلا عن ذلك، فإن الأزمة المالية الأخيرة قد أدت إلى زيادة ضعف معظم البلدان النامية وقوضت توقعاتها بالاندماج في الاقتصاد العالمي. وعلى سبيل المثال، فعلى الرغم من قيام بوليفيا ببذل جهود عظيمة لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، ولخلق الشروط اللازمة للتنمية المستدامة، إلا أنها شهدت تناقصا حادا في معدلات نموها. وعلى صعيد استثنائي، فإن السوق الرأسمالية لا تفرق بين رأس المال الإنتاجي ورأس المال التنبؤي، مما أدى إلى ظهور أزمات لم تكن متوقعة من مؤسسات بريتون وودز.

٢٨ - وأضاف قائلا إنه نظرا لانخفاض الموارد المخصصة للتنمية، يتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بالضرورة بالوفاء بالتزامات التنمية التي تعهد بها طوعا. فإن تمويل التنمية، لا ينبغي أن يرتفع وحسب، بل يجب أن يكون كافيا لعكس الاتجاهات الجارية في الاقتصاد العالمي ويتجنب تهميش أشد البلدان فقرا واستدامة التخلف.

٢٩ - واختتم قائلا إن وفده يعلق أهمية على موضوع العلم والتكنولوجيا، ويدعم تنظيم منتدى عالمي يكون الاشتراك فيه على الصعيدين الإقليمي والوطني.

٣٠ - **السيد هوفهانيسيان** (أرمينيا): قال إن على جميع الحكومات أن تتبع سياسات لمواجهة التحديات وتقوم باتخاذ إجراءات تكيف هيكلي لهذا الغرض، وتستفيد من الفرص التي تتيحها العولمة.

٣١ - وأضاف أن أرمينيا تحاول أن تتكيف لضغوط فترة ما بعد الاقتصاد السوفياتي، والتحولات الثقافية والسياسية. وقد تمت الموافقة على البرنامج الاقتصادي للحكومة من جانب الجمعية الوطنية المنتخبة مؤخرا، التي وافقت على مجريات الإصلاحات الاقتصادية بروح علاقات السوق الحرة. والمسألة الرئيسية التي تواجه أرمينيا هي المزيد من تعزيز الاستقرار المالي. وفي هذا السياق، يحظى التعاون مع المؤسسات المالية، وخاصة مؤسسات بريتون وودز، بأهمية متزايدة. وقد ارتفعت الاستثمارات الخارجية نوعا خلال العامين الأخيرين، مما يدل على الثقة المتزايدة للمستثمرين الأجانب. ومن الأولويات العليا الأخرى، إنشاء آليات وقدرات مؤسسية وبنيوية لزيادة منتجات التصدير الرئيسية. إن المفاوضات الثنائية الخاصة بدخول أرمينيا في منظمة التجارة العالمية توشك على الانتهاء.

٣٢ - وأشار إلى أن المشاكل الاقتصادية المشتركة التي تعاني منها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تتفاقم في أرمينيا على نحو أكبر، بسبب عدم وجود منفذ إلى البحر، وحصار طرق المواصلات. وأعرب عن شجب حكومته للتدابير الاقتصادية القسرية وحيدة الجانب، وخاصة في منطقة جنوب القوقاز، التي تؤدي بشدة إلى إعاقة تنفيذ المشاريع الإقليمية، ووضع برامج جديدة، بيد أنها تعتقد أنه من خلال التعاون الوثيق على الصعيدين الاقتصادي والسياسي فإن المنطقة ستحقق استقرارا مستداما في نهاية الأمر.

٣٣ - وباعتبارها داعية نشطة للتعاون الاقتصادي الإقلمي، أعرب عن دعم حكومته الثابت للتعاون الاقتصادي للبحر الأسود، الذي سوف يساهم، دون شك، في إنشاء مجال اقتصادي لجميع أوروبا في المستقبل، ويعزز، التفاهم والسلم والأمن في المنطقة على نحو مشترك. ومع ذلك فإنها تعتقد أن نجاح المبادرات الاقتصادية الإقليمية يعتمد على الاشتراك التعاوني لجميع الأطراف التي ترغب بالمشاركة: أي محاولة لعزل أي طرف من الأطراف المعنية سيؤدي إلى آثار سلبية.

٣٤ - وأشار إلى تعهد حكومته الدائم بتنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي. وقد حظيت مسائل تغير المناخ والتصحر والتعرية باهتمام بلده بسبب فقدان الغطاء الحرجي وتآكل التربة. كما أعلن عن دعم حكومته لوضع صك إقليمي إضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الذي من شأنه تغطية المشاغل التي تخص بلدان وسط وشرق أوروبا على وجه التحديد، حيث قامت بطرح المشروع لينظر فيه مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة.

٣٥ - **السيد كاستيلو** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن استئصال الفقر يعتبر أعظم تحد يواجه منظومة الأمم المتحدة. وهناك حاجة للقيام بنشاط أكبر لمكافحة عبء الفقر والبطالة في البلدان النامية. وما لم تحدث تغيرات

مهمة في الاقتصاد العالمي لتحقيق نظام تجارة عادل ومتعدد الأطراف، ونمو مستدام، فإن الأزمة الاقتصادية ستزداد تفاقما؛ وشدد على وجوب الوفاء ببنود جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

٣٦ - وأشار إلى أن تفاقم أحوال البيئة يعتبر أمرا محتما بسبب فقدان الوعي، ومحدودية الموارد المالية لمكافحة الفقر. وأعرب عن قلقه البالغ بسبب فشل معظم البلدان المتقدمة النمو في الوفاء بالأهداف المحددة للمساعدة الإنمائية الرسمية والانخفاض الشديد في الأموال المقدمة من خلال لجنة المعونة الإنمائية. واعتبر الديون الخارجية للبلدان النامية، التي تضاعفت ثلاث مرات تقريبا خلال العقد الماضي، عقبة كأداء أمام النمو؛ ولاحظ أن الديون الخارجية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد تضاعفت حوالي ١٧ مرة منذ عام ١٩٨٠.

٣٧ - وبينما حقق بلده مستوى من النمو الاقتصادي المستدام يبلغ مقداره ٧,٨ في المائة خلال الأعوام الثلاثة الماضية، فإنه لا يزال يعاني من السلبيات النموذجية للبلدان النامية. فقد حقق النمو والاستقرار، بل حتى أنه استطاع أن يخفض ديونه بمقدار ٢٨٩ مليون دولار خلال السنوات الثلاث الماضية، ولكنه فعل ذلك على حساب زيادة أعباء شعبه البالغة، حيث أنه اضطر إلى تخفيض الاستثمار في القطاع الاجتماعي.

٣٨ - وفيما يتعلق بانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، قال إن فكرة قيام البلدان المتقدمة النمو باتخاذ تدابير لتفعيل برامج مساعداتها يعتبر مشجعا. وفي هذا السياق ينبغي تحقيق عدة أمور: وصول البلدان النامية إلى الأسواق الرئيسية، والقيام بالاستثمار الخارجي المباشر، ونقل التكنولوجيا؛ كما يجب أن تخضع تدفقات رأس المال الخاصة القصيرة الأجل إلى الرقابة لضمان مراعاة مصلحة البلدان النامية؛ ويتعين تبسيط العمليات البيروقراطية الخاصة بصرف المساعدات والقروض التي تقدمها الهيئات المتعددة الأطراف؛ وينبغي تغيير اتجاه المساعدة الإنمائية الرسمية بدفعه إلى الأمام؛ كما يجب توسيع برنامج تخفيف الديون ليشمل البلدان ذات الدخل المتوسط؛ وينبغي إيجاد حلول دائمة لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية. وأخيرا يتعين أن تقوم الحكومات، أثناء المؤتمر المعني بتمويل التنمية، أن تؤكد تعهداتها للوفاء بالاتفاقات في مجال التنمية والقضاء على الفقر المدقع. وبغية الاضطلاع بهذه المهام، فإن على الأمم المتحدة أن تضع جدول أعمال يمكن بموجبه تكريس الاقتصاد الدولي لخدمة شعوب العالم.

٣٩ - **السيد لارين** (شيلي): قال إنه يجب أن تراعي مناقشات اللجنة بشأن تمويل التنمية الدروس المأخوذة من الأزمة المالية العالمية، وتتوصل إلى توافق آراء بشأن ضرورة إرساء نظام مالي ونقدي يتسم بالقوة والاستقرار. وأعرب عن أمل وفده بأن تتفق الدول الأعضاء على اعتماد طرائق لنظر هيئة حكومية دولية رفيعة المستوى في تمويل التنمية في عام ٢٠٠١، مما يتيح مشاركة مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص، فضلا عن مساهمات الجماعات الإقليمية. وينبغي أن تستند الأنشطة القائمة في ميدان البيئة، والمرأة والتنمية، على مبادئ المساواة بين الجنسين والعدالة الجيلية (مبدأ المحافظة على البيئية للأجيال القادمة لدى صياغة طرائق التنمية).

٤٠ - وأعرب عن أمله بأن تكون مفاوضات التجارة القادمة خلال الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، جولة تنمية حقيقية. وينبغي أن تبعث اللجنة رسالة واضحة بشأن ضرورة تعزيز التعاون التقني عن طريق إنشاء قدرات تفاوضية للبلدان النامية وإدماجها في آلية تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن تشدد تلك المناقشات الخاصة بالتجارة والتنمية

على الدور الحاسم الذي يضطلع به القطاع الخاص في مجال إنشاء علاقات اقتصادية دولية، وحفز تبادل الخبرات في مجال بناء القدرات الإنتاجية للقطاع الخاص، دون تشويه المنافسة الحرة.

٤١ - وشدد على أن تقوم اللجنة بالتركيز على العولمة واستئصال الفقر، والصلة الوثيقة القائمة بين الاثنين. وقد يمكن إدراج بند يتعلق بالعدالة في جدول أعمال الجمعية العامة، في المستقبل، وذلك لقيام كل من اللجنة الثانية واللجنة الثالثة بالنظر فيه، بغية التشجيع على التوزيع العادل لمنافع النمو الاقتصادي.

٤٢ - وأعرب، في الختام، عن ترحيب وفده بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة، الدول الأعضاء للتوفيق بين مطالب قيام عالم موحد مع القبول بقيام نظم سيادية سياسية واقتصادية مختلفة. وأعرب عن أمل وفده كذلك بأن تقوم اللجنة بالتشديد بوجه خاص على مسألة العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، حيث لا يزال الكثير ينتظر الإنجاز من جانب منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

٤٣ - **السيد أكينسانيا** (نيجيريا): قال إن على اللجنة أن تعالج مشاكل البلدان النامية، والبلدان الأفريقية بوجه خاص، التي نادرا ما استفادت من العولمة، بل إنها واجهت خطر المزيد من التهميش نتيجة لذلك. ونظرا لمؤشرات النمو السلبي الاقتصادي المتواصل، تفتقر البلدان الأفريقية إلى مناخ اقتصادي ومالي دولي يعزز التجارة العادلة، وزيادة إمكانات وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق، وتشجيع تدفقات صافي رؤوس الأموال، وفوق كل ذلك، إضفاء الطابع الإنساني على العولمة. وأعلن عن تأييد وفده للمبادرة التي اتخذتها البلدان النامية للإعداد لمؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية.

٤٤ - وأضاف قائلا، إن الديون الموقوفة تظل تشكل أكبر عقبة منفردة لجهود التنمية الأفريقية. وبغية خدمة ديونها، قامت البلدان الأفريقية بتكريس موارد تزيد عما خصصته لاحتياجاتها الاجتماعية لسكانها الذين يزدادون كثافة؛ فقد أصبح ما يصيب الفرد الواحد من خدمة الديون ٣٥٧ دولار سنويا، بينما لا يزيد الدخل الفردي السنوي عن ١٠٠ دولار؛ وقد أصبح من الواضح على صعيد عام الآن أن بعض صفقات هذه الديون، قد عقدت تحت ظروف مشكوك في أمرها. وينبغي اعتبار إلغاء الديون الأفريقية ضرورة بدلا من اعتبارها منّة أو تفضلا. وذكر أن وفده سيقدم مقترحات محددة في هذا الأمر خلال نظر اللجنة في المديونية الخارجية.

٤٥ - إن استعادة رؤوس الأموال المفترض تحويلها من بلدان أفريقيا بواسطة الأنظمة الفاسدة بالتعاون مع الشركاء الخارجيين، ربما كانت كافية لتسديد جزءا كبيرا من ديون البلدان الأفريقية. وأشار إلى أن الرئيس النيجيري المقتنع بأن هذه المشكلة ينبغي أن تعالج على مستوى عالمي، قد اقترح وضع اتفاقية دولية بشأن استعادة رؤوس الأموال التي جرى تحويلها من أفريقيا وغيرها من البلدان النامية في العالم. وأعرب عن أمله بأن تنظر في هذه المسألة خلال الدورة الجارية. كما يجب على المجتمع الدولي معالجة حالات النزاع في أفريقيا؛ واعتبر أن وزع الموارد الوطنية الضئيلة في أفريقيا لتمويل جهود معالجة المنازعات وحفظ السلم وإرسائه، يشكل عقبة في سبيل تنمية البلدان الأفريقية.

٤٦ - واختتم قائلا إن القضايا الأخرى التي ينبغي أن تنظر فيها اللجنة تتضمن مشاكل فيروس نقص المناعة البشرية/ومرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)، وقضايا البيئة، مثل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والتصحر، وإزالة الأحراج، وتآكل الأخاديد.

٤٧ - **السيد براوزي** (إيطاليا)، نائب الرئيس، ترأس الجلسة.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (A/54/56، A/54/94-S/1999/518، A/54/170، A/54/175، A/54/270، A/54/370)

(د) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

(هـ) أزمة الديون الخارجية والتنمية

٤٨ - **السيد براندويان** (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)) يقدم تقرير الأمين العام بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/54/270): قال إنه كان من المستحيل توزيع الاهتمام على جميع القضايا بإنصاف في تقرير السنتين، بل حتى معالجة جميع تلك الجوانب العديدة التي يجب أن يغطيها التقرير. ومن المسائل التي لم تعالج هي إنشاء هياكل دعم وبيئة سياسة تؤدي إلى التعلم والابتكار في ميدان منافسة تقوم على الإبداع، وفي الغالب، المنافسة التي تقوم على الإبداع التكنولوجي. إن مواد القراءة الإضافية المفيدة في هذه المجالات قد تتضمن تقرير الأمين العام للأونكتاد إلى مؤتمر الأونكتاد العاشر (TD/380)؛ التقرير العالمي للاستثمارات عن عام ١٩٩٩؛ المعنون "المجتمعات التي تعتمد على المعرفة"، الذي نشره مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ وآخر تقرير لهذا المركز الأخير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وتقارير لجنة الأونكتاد المعنية بتسهيل المشاريع والأعمال التي تعالج تجارة البريد الإلكتروني.

٤٩ - وأضاف قائلا إن بناء القدرات يعتبر أمرا أساسيا في وضع رؤية مشتركة لمستقبل مساهمة العلم والتكنولوجيا في أغراض التنمية (A/54/270، الفرع الخامس). وبغية تحقيق هذا الغرض يقتضي وضع سياسات وظيفية متماسكة للعلم والتكنولوجيا والابتكار فضلا عن أطر دولية ملائمة. وينبغي إيلاء الأولوية إلى زيادة الاستثمار في التعليم وخاصة الهندسة والعلوم؛ وتعزيز التدريب المهني؛ وتحسين نطاق ومنهجية التعليم العلمي والتكنولوجي. وشدد على أهمية التعاون مع القطاع الخاص في مجال التوفيق بين المهارات والاحتياجات، ولإدماج المرأة في عملية التغير التكنولوجي، بما في ذلك الوصول إلى التعليم الأساسي لجميع النساء.

٥٠ - وذكر أنه في هذا العصر الذي يتزايد فيه نطاق الوصول إلى المعرفة ويصبح أقل تكلفة، يتحتم مراقبة نوعية المعلومات وتحقيق توازن بين تقديم الحوافز للاستثمار في الإبداع المعرفي، والحفاظ على تقاليد الإنتاج والتبادل الحر للمعلومات العلمية. وشدد على زيادة دعم البحث في مجال القطاع العام، لاسيما في مجال الصحة والزراعة، وذلك لتشجيع تطوير نظم المعرفة الشعبية، وزيادة قدرات استيعاب التكنولوجيا المنقولة. وليس من المتوقع أن تقوم مؤسسات البحوث بدور مزدوج يتضمن وظيفة البحث العام طويل الأمد، ووظيفة المقاولات

قصيرة الأمد. إن الصلات بين المستفيدين والمنتجين ستكون حيوية بوجه خاص في البلدان النامية، حيث يكون كل من البحث عن المعلومات وقدرات التنمية المحلية للمشاريع الصغيرة محدودة.

٥١ - **السيد رحمان** (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): قال، لدى تقديمه لتقرير الأمين العام بشأن التطورات الأخيرة في حالة ديون البلدان النامية (A/54/370). إن إجمالي ديون البلدان النامية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد قدرت في نهاية عام ١٩٩٨ بما يقارب ٢,٥ تريليون من الدولارات، مما يمثل ٦ في المائة زيادة على العام الذي قبله. إن نسب الديون المخصصة إلى الصادرات والديون المخصصة للناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت بشدة، بيد أن توزيع الديون فيما بين مختلف البلدان والمناطق النامية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لم يتغير على نحو كبير. وقد ظل إجمالي مبالغ خدمة الديون على حاله تقريبا، بينما ارتفعت قليلا متأخرات المدفوع من الفوائد وأصل الدين. وتخفي هذه الاتجاهات بمجموعها مشاكل الديون الخطيرة التي تواجه البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وحقيقة إن عددا متزايدا من البلدان النامية ذات الدخل المتوسط قد عانت من مشاكل الدفع الخطيرة، التي تفاقمت بسبب آثار عدوى الأزمة المالية الآسيوية (A/54/370، الفقرات من ٣ إلى ٥).

٥٢ - وأشار إلى أن أبرز الجهود المبذولة فيما يتعلق بالاستراتيجيات الدولية للديون هي تلك التي تتعلق بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أو تشمل القطاع الخاص الذي يدخل في إطار نادي باريس (A/54/370، الفقرة ١٩). وحتى الآن فقد شملت مبادرة الديون الخاصة بالبلدان المثقلة بالديون، ١٤ بلدا، جرى تطبيقها في أربع حالات. وعلى وجه العموم، فإن تنفيذ هذه المبادرة قد تباطأ في العامين الأولين، بسبب تعقد العملية ذاتها وقيود التمويل؛ وفي تلك الأثناء تفاقمت الأوضاع في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد أدت عملية المراجعة التي باشرت بها مؤسسات بريتون وودز إلى جذب المنظمات غير الحكومية والحكومات المانحة والمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة إلى تقديم مقترحات. وفي هذا السياق استرعى الانتباه إلى التقرير الذي أعده الأونكتاد للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة المعنون "التوصل إلى حلول لمشاكل ديون البلدان النامية".

٥٣ - وذكر أن التطور الرئيسي فيما يتعلق بمبادرة الديون الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون يتمثل في مبادرة كولونيا للديون (A/54/370، الفقرة ٤٤) التي تربط التخفيف من عبء الديون بتخفيض الفقر، وتهدف إلى جعل تخفيف الديون أعمق وأسرع من خلال تخفيض مستهلات الديون المستدامة؛ وقدر أعمق من إلغاء الديون؛ والتخفيف المؤقت؛ و "نقاط التخفيف المتغيرة" (A/54/370، الفقرة ٤٦)؛ وكنتيجة لذلك، فقد زاد عدد البلدان المرشحة للتخفيف من ديونها. وقد أسفرت المبادرة عن تخفيضات نادي باريس بمقدار ٩٠ في المائة أو أكثر من الديون، وشطب الديون بموجب المساعدة الإنمائية الرسمية. ويتمثل الهدف النهائي في الوصول إلى مخرج من عبء الديون غير المحتمل أو قيود تسديد الديون، مثل ندرة النقد الأجنبي أو فقدان الموارد المالية في الميزانية. وفي هذا السياق، رحب ببيان رئيس الولايات المتحدة المتعلق بإلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأوضح بأن من المهم جدا أن لا يكون تحويل مبادرة الديون الخاصة بالبلدان المثقلة بالديون على حساب المساعدة الإنمائية الرسمية وأن تجري المحافظة على قدرة مصارف التنمية المتعددة الأطراف على تقديم الدعم للدول الأعضاء.

٥٤ - واستطرد قائلا إن فعالية الصلات بين تخفيض الفقر وتخفيف الديون يعتمد على كيفية عمل هذه الصلات. لذلك ينبغي تكريس اهتمام خاص على أخطار التضخم وضغوط الميزانية التي تتعرض لها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وعلى متطلباتها الجديدة من مواردها الإدارية المحدودة.

٥٥ - وذكر أن البلدان متوسطة الدخل التي تواجه ضغوطا بالغة بسبب الأزمة المالية الآسيوية على الأرجح، تنشد إعادة جدولة ديونها مرة أخرى؛ ومع ذلك لم توجد أي مبادرات جديدة وضعت لصالحها باستثناء عرض زيادة الحدود العليا لمقايضة الديون الذي جرى في قمة كولونيا؛ كما تأثرت بلدان أوروبا الشرقية وأسواق رأس المال الدولية بأزمة الديون الرئيسية في الاتحاد الروسي، مما أدى، في تموز/يوليه، إلى وضع ترتيبات تأجيل خدمة الديون المترتبة عليه منذ العهد السوفياتي، وذلك في نادي باريس.

٥٦ - ومن الأسباب التي أدت إلى جعل مشكلة المديونية الخارجية راسخة إلى هذا الحد، هو الفشل في التوفيق بين مصالح البلدان الغنية، التي عزمت على المحافظة على أسعار ثابتة ونمو أقل من المحتمل بغية زيادة نسبة عوائد رأس مالها إلى أقصى حد، من جهة، والبلدان النامية التي تلتمس تحقيق أعلى قدر ممكن من النمو في الدخل الفردي. وحتى التمويل الذي قدم خلال الأزمة المالية الآسيوية، فإنه صمم لتقديم وسائل التسديد إلى المؤتمنين الدوليين بدلا من مساعدة البلدان المقترِضة. وعلى وجه العموم، فإن الدول النامية التي تحاول تحسين أدائها من حيث النمو، تقع ضحية العجز في ميزان المدفوعات، مما يتطلب المزيد من تدفقات رأس المال. بيد أن الآثار المتنوعة للعجز الكبير تؤدي إلى عدم تشجيع الممولين على الاستثمار. ويسفر تخفيض تدفق رأس المال عن التأثير على صادرات وواردات البلد المقترض وبعض قطاعات البلدان المتقدمة النمو. وقد لوحظ من بعض الاقتصادات الأوروبية إمكان إصلاح هذا التعارض، وإن النمو المتحقق في البلدان النامية يمكن أن يساهم في الواقع في استقرار الأسعار؛ ومع ذلك ينبغي أن ننتظر فيما إذا يمكن إعادة هذه التجارب على نطاق عالمي.

٥٧ - **السيدة كريتشلو** (غيانا)، تكلمت بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين: فقالت إنه نتيجة العولمة فإن الفجوة في المعرفة والتكنولوجيا قد أدت إلى زيادة الفرق في توزيع الدخل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. لذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يجري تكثيف التعاون الدولي في ميدان التكنولوجيا. ومن شأن هذا التعاون أن يحسن بناء القدرات المحلية لدى البلدان النامية، كما أنه يعزز ويمول الوصول إلى نقل التكنولوجيا الصالحة بيئيا، ويعمل على تقديم الدراية الفنية لتلك البلدان بشروط ملائمة، بما فيها الشروط الامتيازية والتفضيلية المتفق عليها بصورة مشتركة. وأعربت عن القلق العميق الذي يساور مجموعة الـ ٧٧ والصين لأن الأمم المتحدة لا تزال غير مستعدة تماما لمواجهة التحديات الراهنة في هذا الميدان. وشددت على تعزيز لجنة العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بغية زيادة كفاءتها وفعاليتها، بما في ذلك من خلال استعراض أساليب أدائها، وتركيز نشاطها على تسهيل نقل التكنولوجيا وإنشاء القدرات في البلدان النامية.

٥٨ - وبقدر ما يتعلق الأمر بأزمة الديون، أعربت عن ترحيب مجموعة الـ ٧٧ والصين بمبادرة كولونيا وتحسين إطار عمل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي اعتمده كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في اجتماعيهما السنويين مؤخرا، مما يعد بإجراءات التخفيف من الديون على نحو أسرع وأعمق وأوسع؛ إن العامل الحاسم في نجاح هذه الإجراءات هو تقديم الأموال على نحو كاف. وأعربت عن قلق مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن

الصعوبات التي تواجهها في تحقيق التمويل اللازم، وحثت البلدان الصناعية على تجاوز التعهدات التي التزمت بها حتى الآن، بغية ضمان التنفيذ الكامل والفعال للمبادرة.

٥٩ - وأشارت إلى أن تمويل المبادرة لا ينبغي أن يؤثر على الدعم المطلوب للأنشطة الإنمائية الأخرى للبلدان النامية. وفي هذا السياق، أعلنت عن ترحيب مجموعة الـ ٧٧ والصين بالاتفاق الذي ينعكس في بيان لجنة التنمية الذي يقضي بأن تمويل التخفيف من الديون ينبغي أن لا يؤثر في التمويل الذي يتاح من خلال المنافذ التساهلية مثل المؤسسة الإنمائية الدولية. إن عملية تخفيف الديون وحدها لا تكفي لتحقيق هدف تخفيض الفقر. لذلك فإن هناك حاجة لوضع استراتيجيات أوسع تأخذ بعين الاعتبار المشاكل المحددة لأقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان متوسطة الدخل. وهناك أيضا حاجة ماسة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لصالح أقل البلدان نموا، وخاصة فيما يتعلق بديونها الثنائية الرسمية والتجارية والمتعددة الأطراف، على النحو المتفق عليه في استعراض منتصف المدة العالمي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات. وينبغي أن يتواصل الاهتمام الخاص بالبلدان التي تعاني من أحوال استثنائية مثل تلك التي اجتاحتها الكوارث الإنسانية.

٦٠ - وذكرت أن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد أوليتا اهتماما بالغا للتدابير التي يمكن أن تضع حدا لأزمة الديون الخارجية. وأول المعايير الجديدة لتحديد قدرة تحمُّل الديون الخارجية، يمكن أن ينشأ استنادا إلى العواقب المالية لعبء الدين على الميزانية. إن أهداف قدرة تحمُّل الدين يجب أن تعكس واقعيا، كمبدأ، قدرة البلد المدين المعني على الدفع. وثانيا، يمكن أن تتفق الحكومات المدينة مع المؤسسات الدولية، على سيناريوهات تستغرق عدة سنوات مالية، تتناول، بين أمور أخرى، استقرار الاقتصاد الكلي بالتوافق مع تمويل غير خاضع للتضخم؛ ومعدلات ضريبية محلية تنسجم مع سرعة النمو؛ وتمويل كاف للسلع العامة الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة العامة والهياكل التحتية.

٦١ - وأشارت إلى أن هذا النوع من برنامج تخفيف الديون يمكن أن يقدم حينئذ لنظر نادي باريس. وفوق ذلك، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين سوف تواصل الدعوة إلى نهج شامل يأخذ بعين الاعتبار، ليس فقط العوامل القائمة داخل البلد، بل كذلك الأهمية البالغة لبيئة مواتية. وبدون هذا النهج الشامل، ليس هناك أمل للوصول إلى حل عملي دائم لهذه المشكلة المستمرة والمنتشرة.

٦٢ - **السيد كآرياينين** (فنلندا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وبلدان استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا؛ فقال إنه للتأكد من عدم ترك البلدان النامية في مؤخرة الركب الذي يتقدم بسرعة هائلة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصالات، ينبغي تقديم مزيد من التشجيع لإنشاء مراكز إقليمية وشبه إقليمية للتدريب والبحث والخدمات في هذا العصر السريع التطور. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإمعان في معالجة تلك المسائل. كما إنه يعلق أولوية عالية على التحسين المتواصل لأوضاع الناس من الناحية الغذائية والصحية، لذلك فإنه يعتقد أن الاحتياجات المحددة للبلدان النامية ينبغي أن تلبى من خلال التركيز على إدارة الموارد الطبيعية والإنتاج الزراعي وعلى الحالة الصحية، في المقام الأول.

٦٣ - وأعرب عن اقتناع الاتحاد الأوروبي بأن نقل التكنولوجيا يعتبر ذا أهمية عظيمة للبلدان النامية بغية أن يساهم في تعزيز القدرات العلمية والصناعية الوطنية، بما فيها القدرة على الابتكار. وفي هذا السياق تعتبر تنمية الشراكات التكنولوجية ذات أهمية حاسمة. إن الاتحاد الأوروبي يدعم الممارسات التجارية التي تؤدي إلى نشر التكنولوجيا على وجه السرعة، وخاصة في البلدان النامية، مع الاهتمام بحماية حقوق الملكية الصناعية والفكرية.

٦٤ - وأشار إلى أن الابتكارات التكنولوجية يجب أن تقيّم حسب آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بمشاركة جميع المعنيين. إن بناء القدرات في ميداني العلم والتكنولوجيا يعتبر أكثر أهمية لدى البلدان النامية اليوم مما كان عليه قبل ٢٠ عاما. إن المجتمع الدولي ككل بحاجة لأن يتعلم كيف يتمكن من الاستفادة من الفرص المتاحة على نحو أفضل، وكيف يواجه هذه التحديات القائمة في هذا القطاع المتغير بشكل دائم. وقد أثبتت الشراكات مثل تضافر أنشطة الجامعات أو مراكز البحث، أنها وسائل فعالة للتعاون. ويقوم الكثير من المؤسسات العلمية، بما فيها الجامعات في البلدان الأوروبية، باتفاقات تعاونية ثنائية مباشرة مع قريناتها في عدد من البلدان النامية.

٦٥ - وأكد على ضرورة تطوير مزيد من الآليات المؤدية إلى الحصول على نتائج البحث والتكنولوجيات، مع مراعاة الاحتياجات المحلية والإقليمية. وتعتبر التكنولوجيا الأحيائية واحدة من الأمور التي يمكن أن تستفيد منها البلدان النامية من خلال المراكز الدولية والإقليمية للتكنولوجيا الأحيائية والبحوث الزراعية. ويمكن للتقدم التقني الملائم لصغار الفلاحين أن يعمل على تحسين نوعية الغذاء والمحصول دون زيادة أعباء البيئة ودون الحاجة إلى استثمارات كبيرة. ومن الأمثلة على التعاون في هذا الميدان هو الاضطلاع، من خلال تمويل الاتحاد الأوروبي، بتطوير نبات الأرز الغني بفيتامين ألف، الذي يمكن أن ينقذ ملايين الأطفال في البلدان النامية من العمى الوشيك.

٦٦ - وقال إنه لا يزال هناك الكثير مما يمكن عمله بقدر ما يتعلق بجوانب العلم والتكنولوجيا المرتبطة بنوع الجنس. فعلى سبيل المثال، لا يزال عدد النساء في المراكز العليا من مؤسسات العلوم والأبحاث قليلا جدا. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بتمديد ولاية المجلس الاستشاري لشؤون الجنسين إلى فترة سنتين أخرى، ينتظر خلالها أن يشهد مقترحات محددة لتحسين جوانب العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المتعلقة بنوع الجنس، وخاصة في البلدان النامية.

٦٧ - وبقدر ما يرتبط بالديون الخارجية، أكد على أن المجتمع الدولي يجب أن لا ينسى الصعوبات المالية التي تواجه بعض البلدان متوسطة الدخل. وإن البلدان التي تعاني من حالات الطوارئ قد تحتاج أيضا إلى تخفيف أعباء الديون بالإضافة إلى المساعدة الطارئة وبعدها. وليس من قبيل الصدفة أن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتميز بأسوأ المؤشرات الاجتماعية في العالم، نظرا لما تنوء به من أعباء الديون الساحقة. فهناك ضرورة ملحة لإيجاد حلول لمشاكل الديون الخارجية وخدمتها لدى تلك البلدان، على أن تتسم تلك الحلول بالإنصاف والاستدامة وأن تكون ذات توجه إنمائي. وأعرب عن تعهد الاتحاد الأوروبي في المشاركة في تنفيذ هذه الحلول على نحو فعال.

٦٨ - وفي هذا السياق، أعرب عن ترحيب الاتحاد بالقرارات الأخيرة للجنة التنمية التابعة للبنك الدولي، واللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي، فيما يتعلق بتمويل مبادرة الديون الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمقترحات التي تربط بين تخفيف الديون وتخفيض الفقر، بما فيها المقترح الذي يدعو إلى وجوب استخدام تحفيف الدين لدعم استراتيجيات تخفيض الفقر التي تعدها الحكومات. كما أعرب عن ترحيب الاتحاد بمقترحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تقضي بأن المساعدات التي تقدم سترتبط باستراتيجيات تخفيض الفقر هذه، وأنها ستعمل على تمكين معونة الاتحاد الأوروبي، بما فيها معونة المصرف الأوروبي للاستثمار، لتنسجم داخل نفس الإطار.

٦٩ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالقرار الذي اتخذته واشنطن بأن موارد المؤسسة الإنمائية الدولية سوف لن تتأثر بتمويل المبادرة. وإن تخفيف الديون عن أشد البلدان فقرا يجب أن يمول من الموارد الإضافية، لا على حساب تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية لبرامج ومشاريع التنمية. وأعلن عن استعداد الاتحاد الأوروبي لتحمل قسطا كبيرا من العبء. وفي هذا السياق، قال إن بلدان الاتحاد الأوروبي مستعدة لتقديم الدعم، من خلال نادي باريس، لزيادة نسبة التنازل عن القروض التجارية، فضلا عن إعادة التفاوض بشأن الديون الثنائية، إلى حد يصل إلى ٩٠ في المائة، بغية الإسهام في تحقيق إمكان تحمل عبء الديون. وإن الاتحاد الأوروبي مستعد أيضا لتقديم ما يصل إلى بليون إيرو، وذلك ضمن إطار صندوق التنمية الأوروبي، لتخفيف الديون عن كاهل بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، الفقيرة المثقلة بالديون. وتستخدم نسبة من هذه المساهمات لمساعدة مصرف التنمية الأفريقي للاشتراك في مبادرة الديون الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. كذلك بذل الدائنون من أعضاء نادي باريس جهودا لإشراك القطاع الخاص في معالجة ديون البلدان النامية. وفيما وراء المهمة المباشرة لتخفيض أعباء الديون الباهظة للبلدان النامية، هناك ضرورة للنظر في التدابير الوقائية، التي تشتمل على ضمان اتخاذ سلوكيات إقراض واقتراض مسؤولة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ينبغي زيادة تعزيز قدرات إدارة الديون لدى البلدان المقترضة.

٧٠ - **السيد فارار** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الديون التي يتعذر تحملها تعمل على إبقاء العديد من البلدان الفقيرة والناس الفقراء على فقرهم. لذلك قامت الولايات المتحدة مع شركائها في مجموعة السبع بالموافقة على مبادرة كولونيا للديون، التي توسع من نطاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عن طريق تعميق التخفيف عن الديون، وإتاحة تخفيف أسرع من خلال تدفق نقدي أبكر وتوسيع الاشتراك في هذه المبادرة. إن عدد البلدان المتوقع أن يكون مؤهلا لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون سيزداد من ٢٦ إلى ٣٣ بلدا. وتربط مبادرة كولونيا التخفيف عن عبء الديون مباشرة بتخفيض الفقر وأهداف التنمية، وتشجع البلدان على استهداف الادخار في الميزانية لتحقيق الإنفاق الاجتماعي، في مجالات مثل الرعاية الصحية وإبقاء الأطفال على قيد الحياة وتحقيق مزيد من الشفافية في ميزانية الحكومة.

٧١ - وذكر أن وفده قد تشجع بالتقدم الذي أحرزه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وحث البلدان الأخرى على الاشتراك فيها بغية تحقيق التنفيذ العاجل للمبادرة، من أجل أن تتمكن البلدان المؤهلة من الشروع بالاستفادة منها بأسرع ما يمكن. وأشار إلى إعلان الرئيس كلينتون الأخير بأن الولايات المتحدة تسعى إلى شطب يصل إلى ١٠٠ في المائة من الديون المستحقة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لدى الاقتضاء، وحينما تستخدم تلك البلدان الأموال المتوفرة من جراء هذا التمويل المخصص

لتخفيف الدين، لتمويل برامج تخفيض الفقر ومعالجة الاحتياجات الإنسانية لشعوبها. وشجع البلدان الدائنة الأخرى على إشراك حكوماتها في هذه الجهود الإضافية.

٧٢ - وأضاف قائلا إنه بينما يتواصل تركيز الاهتمام على الديون العامة لأفقر البلدان، فإن عددا من البلدان ذات الدخل المتوسط ما برحت تعاني كذلك من الصعوبات. لذلك، فإن على هذه البلدان أن تحتفظ بعلاقات عمل وثيقة مع جميع الدائنين بغية ضمان استمرار الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية. ويعني ذلك عادة الوفاء بجميع التزاماتها، فيما يتعلق بتسديد الدين، بالكامل وفي الأجل المحدد، فضلا عن المحافظة على بيئة تؤدي إلى مزيد من الاستثمار. وفي حالة حدوث ظروف استثنائية تحول دون إمكان الدولة ذات السيادة من الوفاء بالتزاماتها لخدمة الديون، بصفة مؤقتة، فإن على الحكومة أن تعمل مع الدائنين على نحو صريح وموقوت لتحقيق حل ودي للتسديد أثناء الأزمة. ويمكن إتاحة إعادة جدولة الدين كذلك للبلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض التي تواجه خطرا وشيكا، وذلك من خلال آليات نادي باريس، شريطة أن يقوم صندوق النقد الدولي بتحديد احتياجاتها المالية، وأن تجري إعادة الجدولة في إطار برنامج محسن للإصلاح الاقتصادي. وفي ذات الوقت ينبغي للبلدان أن لا تغض الطرف عن سبب حدوث أزمة الدين. لذلك يجب أن تقوم البلدان بمواصلة الإصلاح الاقتصادي وإلا فإنها ستقع في شراك أزمة الديون التي تدمر التنمية إلى أقصى حد.

٧٣ - وبقدر ما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا، أشار إلى النتائج الهائلة المحتملة من جراء التقدم المحرز في مجال العلم والتكنولوجيا، لتحقيق التنمية المستدامة. بيد أن التقدم المحرز خلال العقدين السابقين قد توزع على نحو غير متعادل فيما بين سكان العالم. وبغية إسناد قدرات الأمم النامية للاستفادة من تطورات العلم والتكنولوجيا، يتحتم القضاء على الأمية وزيادة الاستثمار في التعليم العالي. ويجب أن تحصل المرأة على فرص الوصول إلى التعليم على قدم المساواة مع الرجل، كما ينبغي تشجيع إجراء البحوث والدراسات بغية المحافظة على المصلحة العامة وتعزيز القدرة على استيعاب التكنولوجيا المكتسبة وجذب الشركاء في مجالات التجارة والتكنولوجيا. ويضطلع المجتمع الدولي بدور في تعزيز هذه الآليات. ولئن يرحب وفده بالدور الفعال والتحليلي للجنة العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، إلا أنه يعتقد أن أنشطة اللجنة ينبغي أن تكمِّل، ولا تكرر، الأنشطة ذات الصلة الأخرى التي تمارسها هيئات منظومة الأمم المتحدة المختلفة. وتأتي القيمة المضافة لعمل اللجنة من أفرقتها التقنية العاملة. كما ينبغي أن يجري تمويل أنشطة اللجنة من الموارد الخارجة عن الميزانية، باستثناء الأعمال التحليلية المحدودة التي تضطلع بها الأمانة العامة للجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥

— — — — —